

22 April 2014
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠١٤

تعزيز عدم الانتشار النووي على الصعيد الدولي ورقة عمل مقدمة من اليابان

- ١ - بغية تحقيق الهدف المتمثل في "عالم خال من الأسلحة النووية"، لا بد من منع انتشار الأسلحة النووية. وعلى وجه التحديد، تمثل الجهود المبذولة من أجل عدم الانتشار النووي عنصرا أساسيا في ذلك. وهذه الجهود مصممة لمنع ظهور دول جديدة حائزة للأسلحة النووية، فضلا عن منع قيام الظروف التي تؤدي إلى ظهور تلك الدول.
- ٢ - وفي هذا السياق، كمفهوم جديد في السياسة العامة لحكومة اليابان في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية، قمنا باستحداث "مجالات منع ثلاثة"، هي: (أ) منع ظهور دول جديدة حائزة للأسلحة النووية؛ (ب) منع انتشار المواد والتكنولوجيات ذات الصلة بالأسلحة النووية؛ (ج) منع الإرهاب النووي.

منع ظهور دول جديدة حائزة للأسلحة النووية

- ٣ - تتمثل الركيزة الأولى لهذا المفهوم الجديد في منع ظهور دول جديدة حائزة للأسلحة النووية. ومنع ظهور دول جديدة حائزة للأسلحة النووية يمثل أحد أهم أركان سياسة اليابان في مجال عدم الانتشار.
- ٤ - ويشكل استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تطوير برنامجها النووي وبرنامجها للقذائف تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وبالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا والبلدان الأخرى المعنية،



الرجاء إعادة استعمال الورق

010514 300414 14-30698 (A)



تحث اليابان بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ إجراءات ملموسة نحو نزع السلاح النووي. ونحن لن تقبل على الإطلاق بحيازة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية في أي ظرف من الظروف.

٥ - كما تشكل المسألة النووية الإيرانية أمرا يبعث على القلق بالنسبة لليابان. وفي العديد من المباحثات الدبلوماسية، حثت اليابان جمهورية إيران الإسلامية بقوة على التصديق على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلا عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتعاون بشكل كامل مع الوكالة لتبديد المخاوف الدولية بشأن أنشطتها النووية. وستواصل اليابان، بالتنسيق مع المجتمع الدولي، المشاركة بنشاط في الجهود الدولية سعيا إلى إيجاد تسوية نهائية وشاملة لهذه المسألة.

٦ - وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تشكل تدابير عملية للكشف عن تحويل الأنشطة النووية السلمية لاستخدامها في الأغراض العسكرية، فضلا عن الكشف عن الأنشطة النووية السرية، هي عنصر أساسي في النظام الدولي لعدم الانتشار.

٧ - وبوصفنا البلد الذي يستقبل أكبر عدد من عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العالم، وأحد الرواد في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وبهذه المعرفة والخبرة الطويلة الأمد، فإننا سنواصل العمل مع المجتمع الدولي لكي تقوم جميع البلدان المعنية بالانضمام إلى البروتوكول الإضافي حتى يتعزز نظام الضمانات أكثر.

منع انتشار المواد والتكنولوجيات ذات الصلة بالأسلحة النووية

٨ - يتمثل الركن الثاني في هذه السياسة في منع انتشار المواد والتكنولوجيات التي يمكن أن تسهم في تطوير الأسلحة النووية. وبغية الحيلولة دون ظهور دول جديدة حائزة للأسلحة النووية، من المهم تنفيذ ضوابط على الصادرات، بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، من أجل منع شراء المواد ذات الصلة بالطاقة النووية من قبل الجهات الساعية إلى حيازة الأسلحة النووية.

٩ - وفي السنوات الأخيرة، أخذت بلدان آسيوية تسعى، بالإضافة إلى سعيها لتحقيق تميمتها الاقتصادية، إلى اكتساب القدرة على إنتاج مواد وتكنولوجيات يمكن تحويلها إلى تطوير الأسلحة النووية، فضلا عن القذائف بوصفها وسيلة من وسائل الإيصال.

١٠ - وفي غضون ذلك، أخذت أنشطة الشراء غير المشروعة تزداد تطورا، وذلك باستخدام شركات وهمية وباستخدام نقاط العبور في آسيا. وبالتالي، ثمة خطر متزايد في أن تقوم هذه البلدان بتصدير هذه المواد والتكنولوجيات إلى البلدان التي تشكل مصدرا للقلق دون إدراك أن تلك المواد والتكنولوجيات يمكن أن تحول لاستخدامها في تطوير الأسلحة النووية.

١١ - إلا أنه يصدق القول أيضا بأنه لا يزال يسود اعتقاد فيما بين البلدان الآسيوية بأن الضوابط على الصادرات بوسعها أن تعيق التجارة والاستثمار، وأن الجهود المبذولة بغرض منع الانتشار قد تشكل بالتالي عقبات أمام النمو الاقتصادي. ومع أخذ ذلك بعين الاعتبار، فإن اليابان مصممة على تعزيز الشبكة الدولية لعدم الانتشار من خلال تعزيز التعاون الدبلوماسي مع البلدان التي تشترك معنا في الرأي، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا. وستعمل اليابان دون كلل لكي توضح للبلدان الآسيوية أن تعزيز الرقابة على الصادرات ينمي الثقة في موثوقية الشركاء في التجارة أو الاستثمار، ويهيئ بيئة مواتية من أجل زيادة النمو الاقتصادي عوضا عن إعاقه التجارة والاستثمار.

منع الإرهاب النووي

١٢ - تتمثل الركيزة الثالثة في منع الإرهاب النووي. وإلى جانب التدابير المذكورة أعلاه، من المهم للغاية أيضا منع "الإرهاب النووي"، وهو أي عمل إرهابي ترتكبه جهات فاعلة من غير الدول، من قبيل المنظمات الإرهابية، باستخدام المواد النووية أو غيرها من المواد المشعة.

١٣ - ويتسم تعزيز الأمن النووي بالأهمية من المنظورات الثلاثة التالية: (أ) الأمن الوطني لليابان؛ (ب) الحفاظ على النظام العام؛ (ج) تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وإذا قامت بلدان عديدة ببناء وتعزيز قدراتها على مكافحة الإرهاب النووي، سيتعزز بناء الثقة بين الدول في مجال الأمن الدولي.

١٤ - وستواصل اليابان الإسهام بنشاط في تعزيز الأمن النووي وأنشطة مكافحة الإرهاب النووي عالميا باعتبارها أحد البلدان الأكثر تقدما في مجال التكنولوجيا النووية عن طريق مختلف المحافل الدولية، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية.